نص ردن

▪ علاء حسن

فضائية: المحتجون العراقيون صهاينة

مساء الثلاثاء الماضي خرجت إحدى الفضائيات العراقية المستقلة كما تقول، باكتشاف خطير عندما ذكرت بان التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها مدن عراقية والعاصمة بغداد في الخامس والعشرين من شباط في العام الماضي، اندلعت تنفيذا لأجندة صهيونية، وبالتعاون مع القوات الأميركية المحتلة قبل انسحابها من البلاد، واللافت في تقرير الفضائية المصرة على تسمية إقليم كردستان بمحافظات الشمال، أنها استعانت بمعادل صوري، لقطات من تظاهرات للحزب الشيوعي العراقي في مناسبة وطنية لإقناع مشاهدي الفضائية بالمخطط الصهيوني الامبريالي.

تلك الفضائية تجاهلت استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين الصهاينة عندما أقدمت على اعتماد ١٠٠ يوم لتقويم عمل وزرائها ، وقررت ترشيق الكابينة بالإطاحة بوزراء الدولة وأولهم أبو الناطقية، والعشائر والاهوار في إطار حرصها على تلبية مطالب "المحتجين الصهاينة" من أبناء الشعب العراقي، وعلى وفق تفسير الفضائية فان الحكومة هي الاخرى تعرضت لذات الاتهام فأصبحت صهيونية لأنها اتخذت خطوات، قيل وقتها إنها إصلاحية "لخاطر عيون المتظاهرين" فتخلت عن اتهامهم بالبعثيين والإرهابيين وأذعنت أخيراً لمطالبهم، على الرغم من تعاملها الانفعالي مع محتجين تعرضوا في ما بعد للاعتقال والتعذيب.

تزامنا مع حلول الذكرى الأولى لاندلاع الاحتجاجات، يستذكر العراقيون مواجهة رجل الدين مع محافظ البصرة السابق، وكلمته الشهيرة "سقطاء" ويبدو أن "الفضائية " تناست هذا الموقف الشجاع، فوزعت تهمة الارتباط بالصهيونية ومخططاتها ودسائسها بين ملايين الشعب العراقي والمسؤولين في الحكومة، وهي القريبة من أحزاب متنفذة، وادعاءاتها أنها هي وحدها أي الفضائية، وفصيلها المسلح أجبرت المحتل على الخروج بهزيمة من العراق نهاية العام الماضي، فحررت أبناء الشعب من السيطرة الامبريالية.

في ضوء الاكتشاف الفضائي الخطير أصبح المحتجون صهاينة وعملاء لإسرائيل وانطلاقا من هذه الحقيقة لابد من إعدامهم في ساحة التحرير وفي الذكرى الأولى لانطلاق التظاهرات من اجل ضمان سيادة البلاد وتطهيرها من العملاء، وعلى طريقة النظام السابق باستخدام الكيمياوي وأساليب أخرى استخدمت ضد أبناء شعبه في كردستان العراق، ومحافظات الجنوب.

بإمكان المحتجين التغاضي عن اتهام الفضائية، لأنهم ولأول مرة وقفوا مع حكومتهم في صف واحد، لاشتراك الطرفين بالعمالة لإسرائيل، والحكومة كما تقول الفضائية منتخبة من قبل الشعب العراقي واكتسبت شرعيتها من ملايين الناخبين، وهؤلاء وعلى وفق الاكتشاف الخطير صهاينة بالوراثة.

في ستينات القرن الماضي وأثناء عرض فيلم سينمائي في إحدى دور السينما في بغداد ، أبدى احد المشاهدين إعجابه ببطل الفيلم وكان جاسوسا لصالح دولة أخرى معادية لبلده ، وتورط بأداء مهمته عن طريق النساء فصاح المشاهد :" من باجر أصير جاسوس " لاعتقاده بان هذا السلوك هو الوحيد لتحقيق أمنيته ، وإذا كان المشاهد على قيد الحياة فانه أصبح جاسوسا وبتقرير الفضائية ذات التوجهات المستقلة، وهي تقطع برامجها لتنقل بالمباشر خطاب زعيم سياسي لبناني، وتصر على عرض أقوال زعماء دولة مجاورة للعراق بشريطها الإخباري.

التخطيط تلقي بالاحصاء السكاني في ملعب السياسيين

الموصل تكشف عن استعدادها لإجراء التعداد

لم يشهد العراق تعداداً منذ ١٩٩٧

رفضت محافظة كركوك البدء بإجراء تعداد حصر وترقيم المباني والأسر فيها لوجود مشاكل عدة تحول دون ذلك، في وقت أكدت محافظة نينوى أن الأجواء السياسية مناسبة للتنسيق مع إقليم كردستان وحل المشاكل العالقة لإجراء التعداد.

وما زالت مشاكل التعداد السكاني في العراق قائمة بالرغم من تأجيله لأكثر من مرة بسبب وجود خلافات بين الكتل حول المناطق المتنازع عليها خاصة في محافظتي كركوك ونينوى اللتين شكلتا لجانا لبحث تلك المشاكل وإيجاد حلول لها، بعد أن رفضت الكتل السياسية في المحافظتين إجراء التعداد.

□ بغداد / دعاء آزاد

لكن حتى هذه اللحظة لم تصل تلك اللجان إلى نتائج إيجابية، إذ أن اللجنة في نينوى اجتمعت عدة مرات ثم توقفت عن العمل، أما في كركوك فلم تصل في أي من اجتماعاتها إلى تحقيق النصاب القانوني.

الحكومة المحلية في نينوى، أكدت أن اللجنة متوقفة حاليا عن العمل، غير أنها قالت: "الأجواء السياسية مناسبة للتنسيق مع إقليم كردستان وحل المشاكل العالقة". من جهة أخرى، أوضحت حكومة كركوك أن المحافظة غير جاهزة للتعداد، والمشاكل السابقة لم تحل لأنها تحتاج إلى توافقات سياسية، منتقدة في الوقت ذاته عمل اللجنة، إذ بينت أنها "لم تنجز عملها في الوقت المحدد، لكونها لم تعمل بشكل جدي، وكذلك بسب المعوقات التي اعترضت عملها".

محافظ نينوى أثيل النجيفي قال في اتصال هاتفي مع "المدى": أن "اللجنة التي شكلت لحل المشاكل مع إقليم كردستان لم تصل إلى نتيجة إيجابية، لذلك توقفت عن العمل"، مبينا أن "اللجنة كانت قد اقترحت على وزارة التخطيط أن تنقل سجلات الحصر والترقيم إلى محافظة نينوى لكن الوزارة رفضت ذلك". واستدرك النجيفي بأن "الوزارة لم تتباحث معنا في هذا الموضوع خلال العام الحالي، ولم تبدِ أي رغبة في إجراء التعداد لاعتقادها أن المشاكل السابقة ما زالت قائمة، لكن في الواقع أن الأجواء السياسية مناسبة جدا للتنسيق مع الإقليم وحل المسائل العالقة"، بحسب ما ذكر.ودعا النجيفي إلى "تشكيل لجنة تحضيرية للتعداد ممثلة لوزارة التخطيط والمحافظة"، مؤكدا أن على "الوزارة أن تبلغ الحكومة المحلية في نينوى بموعد حصر وترقيم المباني والأسر قبل فترة من إجرائه، لكي يتسنى للمحافظة الاستعداد له". وأشار إلى أنه "في وقت سابق كانت الحكومة المحلية في نينوى قد طالبت بأن تجرى عمليات الحصر والترقيم من قبل المحافظة وليس من قبل محافظة أخرى لكن وزارة التخطيط لم توافق على ذلك المقترح". وعلى النقيض من استعدادات محافظة نينوى جاءت تصريحات عضو مجلس محافظة كركوك عن الكتلة العربية محمد خليل، إذ انتقد عمل اللجنة التي شكلت في كركوك لهذا الغرض بالقول: إن "اللجنة لم تعمل بشكل جدي لذلك لم تنجز عملها في الوقت المحدد ولهذا توقفت".

وبرغم انتقاد خليل لعمل اللجنة لكنه بيّن أن "هناك معوقات اعترضت عمل اللجنة، إذ لم تحقق في أي من اجتماعاتها النصاب القانوني بسبب إجراءات توافقية بين الكتل السياسية والأعضاء داخل اللجنة"، مشيرا إلى أن "أي جهة تعترض على أي عمل لا يأخذ هذا العمل مجراه القانوني، وهو ما يعطل العمل بالتالي"، على حد قوله.

وأكد أن "كركوك غير جاهزة لإجراء التعداد لأن المشاكل لم تحل لغاية الآن، من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهنداوي أنه بعد أن برزت مشاكل التعداد السكاني في عدة محافظات تم تشكيل لجان في نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، بطلب من مجالس تلك المحافظات، مبينا أن الهدف من ذلك كان لإيجاد حلول للمشاكل التي تعرقل إجراء التعداد.

وذكر الهنداوي في حديثه لـ"المدى"، أن هذه "اللجان لم تتمكن من إنجاز مهامها باستثناء لجنة محافظة ديالى التي أنهت عملها وأعلنت عام ٢٠١١ أنها جاهزة لإجراء التعداد"، مشيرا إلى أن "اللجان الأخرى منذ البداية لم تتمكن من إنجاز أعمالها لكون المشاكل أكبر منها، فهي مشاكل سياسية، ولذلك لم تعد اللجان فاعلة"، على حد قوله.وأعلن الهنداوي أن الوزارة "استكملت جميع مستلزماتها الخاصة بالتعداد من عمليات الحصر والترقيم في عموم العراق، وهذه الركيزة الأساسية في التعداد، وكذلك امتلاك الوزارة مركز متخصص بإدخال ومعالجة بيانات التعداد هو الأول من نوعه في العراق".

وبين أن المركز "يتوافر على الماسح الضوئي لإدخال البيانات للاستغناء عن العمل اليدوي، وكذلك جهاز متخصص في نظم المعلومات الجغرافية لتحديد حدود الوحدات الإدارية والصور الفضائية والجوية"، مضيفا "هناك أيضا مطبعة جاهزة ومتخصصة بمستويات عالية لطبع استمارات التعداد"، مشيرا إلى أنه تم تدريب أكثر من ٣٥٠ ألف شخص على كيفية إجراء الإحصاء السكاني.

غير أنه استدرك بأن "الوزارة بحاجة إلى ٣ أشهر ونصف الشهر لإعادة ترتيب الأوراق في حال تم تحديد موعد للتعداد لأن عمليات الحصر والترقيم كانت قد أجريت في العام ٢٠٠٩ ولا شك أن هناك تغييرات قد حصلت خلال هذه المدة، ربما بنايات جديدة أضيفت أو أسر توسعت"، موضحا أن هذا الأمر يستدعي بالضرورة "تزويد العدادين بالبيانات الجديدة". واختتم الهنداوي حديثه بدعوة مجلس النواب إلى أن "يأخذ بنظر الاعتبار أهمية التعداد السكاني"، لافتا إلى أن العراق بحاجة ماسة إلى قاعدة بيانات. وكان من المفترض أن يجرى التعداد السكاني عام ٢٠١٠، لكن تم تأجيله إلى عام ٢٠١١ ولم ينفذ بسبب وجود خلاف بين الكتل السياسية على طبيعة الاستمارة المعدة للاحصاء.

الفحّامة.. مهنة ما زالت رائجة رغم مخاطرها البيئية

□ بغداد / المدى

بالرغم من الكم الهائل للثروات الطبيعية والصناعية والزراعية وتعددها وتنوعها في العراق، لكن ما زالت هناك شرائح واسعة من المجتمع في مختلف المحافظات تمارس أعمالا خطيرة من أجل تأمين قوت يومها.

ففي منطقة برية تشبه الصحراء جنوبي محافظة بابل، يجهد نسوة ورجال وفتيان بوجوه علاها غبار أسود، في إعداد الخشب اللازم لصناعة الفحم.

وينزل الفتى ستار حميد (١٥ سنة)، إلى داخل حفرة عميقة لرض الخشب الذي سيطمر تحت التراب لإنتاج الفحم الذي يعد مادة لا غنى عنها في الكثير من الأعمال اليومية في البيوت والمطاعم.

وتقول أم حيدر (٥٠ سنة) في حديثها لموقع "إيلاف" الإلكتروني، وهي ترتب جذوع الأشجار والحطب: أن صناعة الفحم مهنة شاقة ومردودها المادي قليل، لكنها فرصة العمل الوحيدة المتاحة أمامها.

وتشير أم حيدر إلى أنها على وشك التوقف عن ممارسة هذه المهنة بعد أربع سنوات من العمل، ساءت فيها حالتها الصحية.

وفي العراق يطلق على الناس الذين يعملون في هذه المهنة لقب (الفحامة)، وغالبا ما يكونوا من الأقارب والعائلة الواحدة، توارثوا المهنة عبر أجيال.

العمل الشاق

ويصف أبو سعيد (٦٠ سنة) الذي عمل في هذه المهنة طيلة عقدين من الزمن واكتسب تجربة جيدة في صناعة الفحم بكفاءة، كيف أن العمل الشاق يحتاج إلى وقت وصبر وجهد عضلي يبدأ بإعداد الخشب وجذوع أشجار إلى تقطيعه وترتيبه ليصبح جاهزا للاحتراق.

ويعترف أن الفحم يسبب له مشاكل في التنفس وأمراضا جلدية إضافة إلى حساسية في الأنف، لكن على الرغم من كل ذلك فأنه يصمد متحديا قسوة العمل لأجل لقمة العيش.

وفي كل صباح يجمع أبو سعيد الخشب وأطراف الأشجار على شكل أكوام تدفن في الحفر وتغطى بالتراب، ليسخن نحو عشرة أيام.

ويضيف أبو سعيد "تتيح كمية قليلة من الهواء المار بين ثنايا الخشب المغطى حرق جزء قليل منه، ثم لا تلبث الحرارة المنتشرة أن تحوله إلى فحم نباتي".

ويقول: إن العمل في الأيام الجافة يكون أسهل حيث أن جودة الفحم تزداد كلما قلت نسبة الرطوبة.

أجر بخس

ولا يتعدى دخل الفتى سعيد من العمل طوال النهار في إعداد الفحم الخمسة دولارات.

ويقول وهو يقطع أغصان شجرة يابسة، وعلت على وجهه آثار الدخان: "لم تعد صحتي على ما يرام، جراء هذا العمل الخطر على الجهاز التنفسي والجلد".

وتمتلئ رموش سعيد بالغبار الدقيق، كما يصطبغ وجهه باللون الأسود، إضافة إلى استنشاقه المباشر للغبار السام بسبب عدم توفر الكمامات الصحية حيث يكتفي بتغطية أنفه وفمه بقطعة قماش.

تلوث بيئي

وبحسب الخبير الصحي سعد الكلابي فأن صناعة الفحم من أشد الملوثات للبيئة وينتج عنها آثار صحية خطيرة بسبب الغبار الدقيق الناتج عنها الذي يدخل إلى الفم والعيون ويخترق الجهاز التنفسي.

ويتابع: يتصاعد الدخان والغازات من أماكن العمل إلى حد يصعب معه تهيئة جو صحي مناسب في البيئة المحيطة. ويرى الباحث البيئي رحيم حسن أن هذه الصناعة الخطرة على العاملين فيها والمنطقة المجاورة يجب أن يصاحبها استخدام وسائل حماية العين والأنف والجهاز التنفسي.

ويشير إلى أنه لا تتوفر في العراق معامل حديثة لإنتاج الفحم التي لو انتشرت لسد النقص في السوق المحلي من هذه المادة إضافة إلى توفيرها الآلاف من فرص العمل، مضيفا أن هذه المعامل ستساهم بالمحافظة على البيئة لأنها ستتوافر على آليات عمل ومعدات تسهم في التقليل من الآثار السلبية على البيئة الناتجة عن صناعة الفحم.

مركبات عضوية

وبحسب مدرس العلوم كريم الزاملي، فإن ما يحدث بالفعل هو انتزاع الأوكسجين والهيدروجين من مركبات الخشب (السليلوز) التي تتحول إلى مركبات عضوية تحتوي على نسبة كبيرة من مادة الكربون. أما الحاج أمين الذي يسوق الفحم إلى مركز المدينة فيقول: "لا نرى في منطقة العمل سوى الدخان والغبار". ويتابع: لم تعد هذه المهنة عملية، لكن الناس مضطرون إلى الاستمرار فيها بسبب الحاجة، "كما أن عدد العاملين فيها قليل وتحتاج إلى كميات كبيرة من الأخشاب التي أصبحت قليلة في الوقت الحاضر".

وبحسب أمين فإن الفحم ما زال مادة مهمة لتأمين مصادر الطاقة المنزلية، إضافة إلى استخدامه بصورة واسعة في المطاعم والفنادق. وفي أسواق العراق تجد أيضا الفحم الصناعي الذي ينافس الفحم التقليدي.

حفر الحرق

وفي جنوب مدينة بغداد، في البرية الواقعة جنوبي مدينة الحصوة، يدلنا أبو حاتم الفحام على عشرات الحفر التي يطلق عليها اسم (الجفر)، التي يعمل حولها العديد من الشباب والصبيان مقابل أجر زهيد، يبدأ عملهم منذ ساعات الصباح الأولى، بجمع قطع الأخشاب في الحفر حيث تحرق. ويقول أبو حاتم: "نغطي الحفر بالتراب وعلب الصفيح حيث ننتظر اكتمال الحرق لنهار أو نهارين اعتمادا على الجو ومقدار الرطوبة في الأخشاب، بعدها يستخرج الفحم ويعبأ في أكياس حيث يسوق إلى المتاجر والمستهلكين".

بيئة بابل ترصد تجاوزات ومخالفات في المستشفيات والمجازر

□ بابل / إقبال محمد

في وقت أصبح فيه التلوث البيئي من المخاطر التي تهدد صحة المواطنين، وسلامة البيئة العراقية، رصدت مديرية بيئة بابل عددا من المخالفات والتجاوزات من قبل عدد من المستشفيات الحكومية والمجازر ومحطات غسل السيارات. وقال مدير إعلام البيئة حيدر كاظم لـ"المدى": إن الفرق التفتيشية التابعة للمديرية رصدت تجاوزات ومخالفات في عدد من المستشفيات الحكومية، إضافة إلى مجازر مواش ومحطات لغسل السيارات.

وبين أن الفرقَ لاحظت اختلاط النفايات الطبية بالنفايات الاعتيادية في مستشفى بابل للنسائية والأطفال، فضلا عن تعطل المحرقة الخاصة بالمستشفى، إضافة إلى تراكم النفايات الاعتيادية في الساحة الخلفية للمستشفى، مشيرا إلى أن الإجراءات ما زالت قيد المتابعة. وأشار كاظم إلى أن مخالفات مشابهة تم رصدها في مستشفى الشوملي العام، إذ كانت المحرقة عاطلة بسبب خلل فني، مبينا أن إدارة المستشفى قامت بحرق النفايات الطبية في موقع طمر الطمر الصحي وهذا مخالف للمحددات البيئية التي تنص على حرقها في محارق خاصة محكمة دون طمرها مع النفايات الاعتيادية.

وأكد أن مديرية البيئة وجهت إنذارات لإدارة المستشفيين، لافتا إلى أن إدارة مستشفى الشوملي قامت بإزالة المخالفات البيئية، من دون أن يذكر الإجراء الذي اتخذته إدارة مستشفى بابل بهذا الصدد.

مدير إعلام البيئة، ذكر أن الفرق التفتيشية وجهت إنذارات لمجزرة الكفل بخصوص رمي المخلفات الصلبة بشكل عشوائي خارج المجزرة، وكذلك تصدع أرضية قاعة الجزر وتهشم زجاج النوافذ، مؤكدا أن إدارة المجزرة قامت بإزالة تلك المخالفات.

ومضى يقول: إنه تم توجيه إنذار إلى مجزرة السدة في ما يتعلق بتوقف المحرقة عن العمل، وعدم وجود فتحة للتهوية وضعف الإنارة داخل قاعة الجزر، مضيفا أنه تم رصد كثرة النفايات والمخلفات الصلبة خارج المجزرة، إضافة إلى تصريف المخلفات السائلة عبر مجار مكشوفة، مشيرا إلى أن الإدارة أزالت تلك المخالفات. مدير الإعلام أفاد بأن البيئة وجهت أيضا إنذاراً إلى مجزرة المسيب (بلدية المسيب) لعدم وجود حاويات لجمع النفايات ومخلفات الجزر، وامتلاء أحواض التعفين وقلة التهوية والإنارة، إلى جانب حرق مخلفات الجزر على الأرض مباشرة، موضحا أنه تمت إزالة المخالفات عقب توجيه الإنذار.